

## الحلقة (١٣)

### ((باب شروط الصلاة))

**الشروط:** جمع شرط، وهو لغة: العلامة، سمي شرطاً لأنه علامة على المشروط، ومنه قول الله تعالى عن علامات الساعة {فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا} أي علاماتها.

**فأما في الاصطلاح:** فهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

ما يلزم من عدمه العدم: يلزم من عدم الشرط عدم صحة المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود: لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، قد توجد الطهارة وهي شرط، لكن ليس شرط أن نصلي، لكن إذا أردنا أن نصلي لا بد من وجود الطهارة، فإذا يلزم من عدم الوضوء عدم الصلاة لا تصح الصلاة بدونه، لكن لو وجد الوضوء ما يلزم أن نصلي فقد لا يكون وقت صلاة، ولكن مُرغب فيه، له أن يصلي وله أن لا يصلي بالنسبة للنافلة، يعني ركعتا الوضوء سنة مرغّب فيها بعد الوضوء لكنه لا يلزمه، ولا عدم لذاته: أي لذات الشرط.

**شروط الصلاة:** فهي ما يتوقف عليه صحتها إلا بعذر، هذه الشروط متوقف صحة الصلاة عليها إلا بعذر، وقد أجمع الأئمة على أن للصلاة شرائط لا تصح إلا بها إن لم يكن عذر، وهي التي تتقدمها، وشروط الصلاة إنما تجب قبلها ماعدا النية، فالأفضل أن تكون مقارنة للتحريم، ومع ذلك نقول هي متحققة وموجودة من قبلها، ولكنها مع التحريم هي التي تكون أولى وأفضل فتنعقد بذلك. والشروط تستمر حتى تنتهي الصلاة، وبهذا فارقت الأركان التي تنتهي شيئاً فشيئاً، أركان الصلاة تنتهي شيئاً فشيئاً، لكن الشروط لا بد أن تكون مصاحبة إلى آخر الصلاة، فلو أنها ذهبت في أثناء الصلاة باختيار العبد وبقصد منه فذلك يُبطل الصلاة، فإذا يصطحبها إلى آخر الصلاة، إلا بعذر والأعذار كل عذر له مقدار يُعذر الإنسان به، وتقدر الأعذار بقدرها في حينها.

### شروط الصلاة كما ذكر العلماء فهي تسعة

الإسلام، والتميز، والعقل، والوقت، والطهارة من الحدث: الطهارة من النجاسة في البدن والثوب والبقعة، وستر العورة، استقبال القبلة، والنية، وستر العورة تختلف باختلاف المصلين، ولعله يأتي له بيان إن شاء الله تعالى وإيضاح فيما يأتي من الأحاديث.

**فأول حديث هو:** حديث عائشة رضي الله عنها عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بِخِمَارٍ" رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة.

### تخريج الحديث وبيان درجته

**قال الحافظ هنا:** رواه الخمسة، إذا قال أخرجه الخمسة فيعني بهم الإمام أحمد، وأصحاب السنن الأربعة، وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، فهؤلاء خمسة هو المراد بهم في قوله أخرجه

الخمسة، إلا النسائي استثنى النسائي من هؤلاء الخمسة فلم يكن مُخرجاً للحديث، فإذا رواه ثلاثة من أصحاب السنن والإمام أحمد، قال وصححه ابن خزيمة، وأيضاً ممن خرج الحديث الحاكم. **وأما درجة الحديث يظهر والله أعلم أنه صحيح**، فقد صححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وكذلك صححه ابن خزيمة كما ذكر الحافظ في البلوغ، وأيضاً صححه الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني رحم الله الجميع، فإذا على هذا يكون الحديث صحيحاً والله أعلم.

### **الألفاظ الواردة في النص:**

قول النبي صلى الله عليه وسلم: **"لا يقبل الله صلاة حائض"** الحائض: المراد بها في هذا لنص هي المرأة البالغة، وليس المراد من كانت في وقت حيضتها، لأن المرأة حال حيضتها لا تصح منها الصلاة ولا تقبل، مهما عملت ومهما غطت ومهما سترت صلاتها من الأصل لا تنعقد، فالمراد بها المرأة البالغة وليست من كانت عليها حيضتها.

قوله صلى الله عليه وسلم **"بِحِمَار"** الحمار هو بكسر الحاء وفتح الميم، وهو من التخمير: وهو من التغطية، والمراد به الكساء، أو كساء تغطي به المرأة رأسها وعنقها.

قول النبي صلى الله عليه وسلم **"لا يقبل الله صلاة حائض"** فالنفي هنا لعل المراد به نفي القبول، فيكون بذلك نفي الصحة والإجزاء، وهنا نفي القبول لعله يترتب عليه نفي الإجزاء، **"لا يقبل الله صلاة حائض"** ومعنى ذلك أنه لا يجزئها ذلك فهذا وجه.

وجه آخر: أنه بحيث تكون العبادة يترتب عليها الثواب، فيحمل هنا على هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم **"لا يقبل"** يحمل على أنه نفي لما يترتب عليها من الثواب لا نفيًا للصحة، فالمعنيان يردان، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم **"إن الله لا يقبل صلاة الآبق ولا من في جوفه خمر"** ولعل البعض قال أن نفي القبول يلزم نفي الصحة، فيكون على هذا القول لا يقبل أي لا تصح صلاة المرأة البالغة إلا بهذا الحِمَار، أن تغطي رأسها وعنقها بغطاء ساتر هذا هو المراد به.

**مع هذا الحديث يأتي حديث آخر في هذا المعنى من أجل أن نتكلم مع الحديثين معاً وهو حديث عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم: "أتصلي المرأة في درع وخمار، بغير إزار؟ قال: "إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها" أخرجه أبو داود وصححه الأئمة وفقه.**

فهذا الحديث كما رأينا في ما قاله الحافظ ابن حجر أنه ضعيف، وعلى فرض صحته فهو موقوف على أم سلمة رضي الله عنها، فمن صححه؛ صححه موقوفاً على أم سلمة رضي الله عنها.

هل هذا مما يكون للرأي فيه مجال، أو للاجتهاد فيه مجال، أو أنه ليس كذلك؟ فمن قال ليس للرأي فيه مجال فقال له حكم الرفع، وأما من قال أن هذا اجتهاد من أم سلمة وقد يكون الاجتهاد من الصحابي موافقاً، وقد يكون مخالفاً للصواب، فهو اجتهاد منها والله أعلم، فالأئمة رجحوا أنه موقوف.

### من فوائد الحديث:

كما تقدم في المعنى السابق أن المراد بالحائض هنا هي البالغة، على هذا المعنى أن يكون المراد بذلك المرأة المكلفة سواء كلفت بنزول الحيض وهذا من علامات البلوغ، أو بلغت التكليف بعلامات أخرى كخروج المني، أو إنبات الشعر الخشن حول القبل، أو ببلوغ خمسة عشر عاماً، هذه علامات البلوغ تختص المرأة زيادة على الذكر بنزول الحيض، ولذلك ناسب أن يذكر الحيض هنا لكونه من خصائص المرأة، ناسب أن يذكر الحيض من علامات البلوغ لكونه من خصائص المرأة.

فإذا يؤخذ من الحديث أن نزول الحيض هو من علامات البلوغ وإن كانت المرأة دون الخامسة عشرة، فمتى نزل الحيض فهي مكلفة، بلغت الخامسة عشر وإن لم تبلغ، فمتى نزل الحيض فهي مكلفة وتتقيد بالشرع كما تتقيد به الكبيرة.

أيضاً مما يؤخذ من الحديث الأول الذي هو حديث عائشة رضي الله عنها أنه يجب على المرأة أن تستر في صلاتها فيما تستر من بدن رأسها وعنقها، وهذا هو صريح الحديث "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار" معنى الخمار بأنه ما تغطي به المرأة رأسها وعنقها، واجب عليها أن تستر رأسها وعنقها.

وهنا أيضاً يؤخذ من الحديثين أن المرأة يجب عليها أن تستر عورتها في الصلاة، "في الصلاة" لأن الصلاة قد تختلف عن غيرها في هذا الجانب في ستر العورة، فيما تستر به المرأة نفسها في صلاتها، فجاء في ذلك تغطية الكفين في الصلاة وإن كان المسألة فيها خلاف، وتغطية القدمين في الصلاة، مع أنها في غير الصلاة هي مما تخرج عادةً، ولذلك لو كانت المرأة مع النساء فخرج الكفين والرأس والعنق على ما اعتاده الناس، وكذلك لو ظهر بعض الساقين مع النساء فكذلك أمر متساهل فيه، لكن في الصلاة تخصص أن يقال: عورتها في الصلاة، مع ذلك أنها لو صلّت وهي لوحدها يجب عليها أن تغطي هذا، فإذا تغيرت العورة هنا عن العورة هناك، فوجب عليها في الصلاة أن تغطي هذا كله، فلذلك يقولون "العورة في الصلاة" فيخصصون بهذا، وإلا إطلاق العورة قد يختلف في غير الصلاة عما هو في الصلاة.

فقلنا إذا عورة المرأة مع النساء لها شأن، ومع الرجال لها شأن، وفي صلاتها لها شأن، فلذلك يجب عليها في صلاتها أن تغطي جميع بدنها كما سيأتي بيانه، هذا بالنسبة لقولهم "عورة المرأة في الصلاة" هو من هذا الباب والله أعلم.

**من الألفاظ الواردة الزائدة عن ما تقدم على حديث عائشة في حديث أم سلمة رضي الله عنها في لما سئلت "أتصلي المرأة في درع وخمار بغير إزار":**

كلمة "درع" والدرع: المراد به هنا قميص المرأة، فلذلك جاء مطلقاً، والدرع قد يراد به درع الحرب، ولكن ليس مراد هنا، والمراد به هنا القميص الذي تلبسه المرأة عموماً، وليس درع الحرب، ولو أريد به درع الحرب لقيد هنا، وهو من الحديث.

والنبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في البخاري أنه (رهن درعاً من حديد) فبين هنا فقال الحديد فالمراد به درع الحرب، فحيث أطلق قال الدرع يراد به القميص ولا يراد به درع الحرب، إذ لو أريد ذلك لبين، وهو الموافق أيضاً أن يكون المراد به القميص هو الموافق للباس المعتاد، أما درع الحرب فهو لا يلبس إلا في حينه في الحرب، وفي غير الحرب هو الغالب والله أعلم.

"الإزار" هو لباس أو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، فالإزار: ما يغطي أسفل البدن.

"إذا كان الدرع سابغاً" ما معنى سابغاً؟ السابغ معناه هو الساتر الواسع الذي يغطي ظهور القدمين.

### من فوائد هذا الحديث:

أن المرأة إذا غطت بدرعها السابغ قدميها، وغطت بمخمارها أظفار رأسها وشعرها وعنقها فقد سترت عورتها في الصلاة، فتصلي ولو لم يكن عليها إزار أو سروال تحت الدرع.

الأولى للمرأة أن تغطي ما استطاعت وأن تستر ما استطاعت، لكن إذا حصل أنها غطت ذلك بثوب واحد فغطت جميع بدننها بثوب واحد فإن ذلك يجزئها، وشيخ الإسلام ابن تيمية بين بأنه لا يجب ستر الكفين ولا القدمين، وبناء على ذلك أنه يكفي إذا كان الدرع إلى القدمين وأكمامه إلى الرسغ، فلو ظهرت الكفان على هذا أو ظهر شيء من القدمين فالصلاة صحيحة على هذا القول قول شيخ الإسلام ابن تيمية، ولعل هذا فيما يظهر والله أعلم هو **الراجح في هذا**، ففي الغالب أن تظهر الكفان وأن تظهر القدمان، وستر الكفين والقدمين لعل فيه من المشقة على المرأة في الصلاة، بلا شك لو كانت أمام أجنب فنع، ولكنها لو كانت في صلاتها فالذي يظهر والله أعلم أنه لو ظهر منها الكفان أو منها القدمان فذلك لا يؤثر في صحة صلاتها، وهذا هو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ولعله القول الأقرب للصواب والله أعلم.

أيضاً مما يؤخذ من الحديث: بناء على ما أجابت به أم سلمة رضي الله عنها أن قدي المرأة من عورتها في الصلاة فيجب سترها، فإن بدا وهي قادرة على سترها لم تصح صلاتها، هذا المفهوم من النص، لكن على ما تقدم أن المسألة فيها خلاف لعل **الراجح والله أعلم** ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وصاحب الإنصاف من أنه لو أنها صلت وظهر منها شيء من كفيها أو قدميها صحت صلاتها بذلك.

أيضاً من فوائد هذين الحديثين يتبين أن وجه المرأة في الصلاة ليس بعورة، لكنه في غير الصلاة أو في الصلاة مع الأجنب عورة، فهو عورة أمام الأجنبي، أما في الصلاة ليس بعورة، وعلى هذا فإذا صلت المرأة لوحدها فلا يجب عليها تغطية وجهها وليس بعورة، أما إن كانت تصلي بحضرة رجال أجنب فيجب عليها تغطية الوجه، لا من أجل الصلاة بل من أجل أنه عورة أمام الأجنبي.

إذاً صلاتها صحيحة إذا كانت لوحدها وكان وجهها مكشوفاً، وصلاتها أيضاً أمام الأجنب لو كانت مكشوفة الوجه فهي بذلك لم تستر العورة أمام الأجنب لعل المسألة يتغير الحكم فيها، وفيها على ما

يقال شبه خلاف في هذه المسألة.

والمرأة بلا شك عند عدم وجود الأجانب لها أن تكشف وجهها في الصلاة، وكما قال القاضي عياض قال: هذا إجماع أنه لا يجب عليها تغطية وجهها في صلاتها.

وأما الكفان فجمهور العلماء على أنهما ليسا عورة في الصلاة، وتقدم معنى كلام شيخ الإسلام في هذه المسألة.

إذاً على هذا كما تقدم نقول أن المرأة لها عورة في الصلاة، ولها عورة في غير الصلاة، ولها عورة أما الرجال الأجانب ولها عورة أمام النساء وأمام محارمها فهي تختلف من حال إلى حال، مع الأجانب، ومع محارمها، ومع النساء، وفي حال الصلاة.

فإذا قيل عورة المرأة في الصلاة معنى ذلك أنه يجب عليها سترها وإن صلت لوحدها في غرفة منفصلة عن الناس لا رجال ولا نساء، فيجب عليها تغطية عورتها، أما ما كان عورة لها أمام الأجانب فهذا يجب عليها حتى وفي غير الصلاة.

إذاً كلام العلماء في قولهم "عورة المرأة في الصلاة" مقصودة عندهم فهي ليست عبثاً كما قد يفهم البعض بأن العورة هي العورة في الصلاة وفي غير الصلاة، فعورتها في الصلاة هي ليست كعورتها مع النساء أو مع المحارم أو مع الرجال، وكما ذكر الفقهاء، وهم يذكرون هذا يقولون "كل المرأة في الصلاة عورة إلا وجهها" والبعض ولعله قول الجمهور استثنى الكفين وكذلك القدمين من ذلك، أما ما عدا ذلك فواجب عليها أن تغطيه وإن صلت لوحدها، وتفصيل العورة بالنسبة للرجال والنساء والمرأة فيها تفصيل طويل مع المحارم ومع النساء ومع الرجال الأجانب وفي صلاتها، ما يهملنا هنا عورتها في صلاتها، فنحن بصدد شرح هذا الحديث أن المرأة كلها عورة ما عدا وجهها وكفيها، وكذلك ما ألحقه شيخ الإسلام ابن تيمية بالقدمين لو ظهر منها شيء وهذا هو الغالب، يقول: "كذلك تصح صلاتها بذلك ولا تجب عليها أو لا نقول هو شرط لصحة الصلاة في هذا الباب".